

# نظام القضاء في دولة سنغاي الإسلامية في عهد ملوك آل أسكيا

## القضاء

أمر ضروري للناس ولا تستقيم أمور دنياهم وأخراهم إلا بالقضاء؛ لذلك اهتم به الإسلام اهتماماً شديداً وأمر بالقضاء العادل والحكم بأحكام الشريعة، وجعل من لم يحكم بالشريعة الإسلامية من الكافرين ﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون﴾ (سورة المائدة، الآية ٤٧). واهتمام الإسلام بالقضاء والأمر بتنصيب القضاة تابعان من حرصه الشديد على تحقيق العدل بين الناس ومحاربة الظلم لأن الظلم في الطباع فلا بد من حاكم عادل ينصف المظلوم من الظالم.

وقد يقال : إن الإسلام يهذب نفوس المؤمنين به ويملاً قلوبهم بتقوى الله وخشيته تعالى ، ويحمل المؤمن على الامتثال لأوامر الله وعدم مخالفة أحكام شرعه فلا يحصل منه اعتداء على حقوق الآخرين بل ينصفهم من نفسه ويحب لهم ما يحب لنفسه ، وبناء على ذلك فلا يكون القضاء أمراً ضرورياً ولا تبقى الحاجة إليه قائمة بالنسبة للمجتمع الإسلامي المهذب ، والجواب أن المسلم مع ذلك يظل غير معصوم من الوقوع في المعصية والمخالفة وهو بشر ويتعامل مع غيره بالبيع والشراء والأخذ والعطاء ، والناس يختلفون في تقدير مصالحهم مهما بلغ عمق إيمانهم وصفاء إسلامهم وفي أساليب المحافظة على حقوقهم ، فيدب التنازع والتخاصم بين بعضهم ، وهم بحاجة حينئذ إلى من يفصل بينهم بالحق والعدل .

والدليل على ذلك أن المجتمع الإسلامي في عهد رسول الله ﷺ - وهو أصفى المجتمعات الإسلامية وخيرها على الإطلاق - وقعت فيه مخالفات ؛ لذلك باشر النبي ﷺ القضاء بنفسه<sup>(١)</sup> . وبعث القضاة إلى الأمصار الإسلامية في عهده ﷺ فبعث علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - إلى اليمن قاضياً ، وبعث معاذ بن جبل - رضي الله عنه - إلى اليمن أيضاً قاضياً ، وبعث عتاب بن أسيد قاضياً إلى مكة<sup>(٢)</sup> . - رضي الله عنهم أجمعين - .

#### معنى القضاء في اللغة :

ذكر ابن منظور في لسان العرب أن القضاء في اللغة يعني الحكم والفصل والقطع ، والقاضي معناه في اللغة القاطع للأمور المحكم لها ، واستقضي فلان أي جعل قاضياً يحكم بين الناس<sup>(٣)</sup> . ويرد لفظ (قضى) لمعان كثيرة منها :

- (١) الحكم : بمعنى المنع ، ومنه سمي القاضي حاكماً لمنعه الظالم من ظلمه ، ومنه قوله تعالى ﴿وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه﴾ (سورة الإسراء ، الآية ٣٠) أي حكم وأوجب وأمر .
- (٢) الإنعام والإكمال ومنه قوله تعالى ﴿فلما قضى موسى الأجل . . .﴾ (سورة

القصص، الآية ٢٩) وقوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام: ﴿أيا الأجلين قضيت﴾ (سورة القصص، الآية ٢٨).

٣) الإنهاء والتبليغ، ومنه قوله تعالى: ﴿وقضينا إلى بني إسرائيل في الكتاب﴾ (سورة الإسراء، الآية ٤).

٤) الخلق والتقدير، ومنه قوله تعالى: ﴿فقضاهن سبع سموات في يومين﴾ (سورة فصلت، الآية ١٢) أي خلقهن وقدرهن، ويقال: قضاه أي صنعه وقدره.

٥) الوجوب والسوق، مثل قوله تعالى: ﴿قضي الأمر الذي فيه تستفتيان﴾ (سورة يوسف، الآية ٤١).

٦) الأداء، يقال: قضى الدائن دينه، أي أدى دينه، وقضى مناسكه أداها. ومنه قوله تعالى: ﴿فإذا قضيت مناسككم﴾ (سورة البقرة، الآية ٢٠٠).

وترجع معاني لفظ القضاء في اللغة إلى معنى واحد وهو إمضاء الشيء وإحكامه وخلقته، أو إتمام الشيء والفراغ منه قولاً أو فعلاً<sup>(٤)</sup>.  
القضاء في اصطلاح الفقهاء:

أولاً: عرف الفقهاء القضاء بتعريفات مختلفة منها: <sup>(٥)</sup> القضاء هو الإخبار عن حكم شرعي على سبيل الإلزام.

ثانياً: هو فصل الخصومات والمنازعات<sup>(٦)</sup>.

ثالثاً: هو رفع الخصومة بين خصمين فأكثر بحكم الله تعالى<sup>(٧)</sup>.

رابعاً: هو تبين الحكم الشرعي والإلزام به وفصل الخصومات<sup>(٨)</sup>.

خامساً: هو قول ملزم يصدر عن ولاية عامة<sup>(٩)</sup>.

وهذه التعريفات لا تختلف في جوهرها وحقيقتها، والاختلاف بينها لفظي لأنها جميعاً تعني أن القضاء هو الحكم بين الخصوم بأحكام الشريعة الإسلامية بكيفية مخصوصة مثل كيفية رفع الدعوى إلى القاضي ووسائل إثبات الدعوى، ووسائل دفع الدعوى وغيرها من الأساليب والضوابط المطلوبة في القضاء. والاختلاف اللفظي الذي بين تلك التعريفات

ينصب على ما أظهره كل تعريف أو أخفاء من معاني ومقومات القضاء، إلا أن ما أخفاه كل تعريف من مقومات القضاء تضمنه ما أظهره هو من تلك المعاني أو المقومات؛ فالتعريفات الأولى والرابع والخامس نصت على عنصر الإلزام، والفصل في الخصومات لا بد أن يكون على سبيل الإلزام وإلا ما حصل الفصل فيها.

والتعريف الثاني أظهر عنصر الخصومات وفصلها، كما أن التعريف الثالث نص على رفع الخصومة بين خصمين... وأخفيا العناصر الأخرى التي يتضمنها معنى القضاء في الإسلام، ولا شك أن الخصومات تستلزم وجود خصمين أو أكثر وأن الفصل بين الخصوم يكون بحكم الله على سبيل الإلزام<sup>(١٠)</sup>.

يختلف القاضي عن المفتي في منصب القضاء والإفتاء في أن القاضي حكمه ملزم وله سلطة الإلزام، أما المفتي فليس له سلطة إلزام على أحد من المستفتين، بل من شاء قبل قوله ومن شاء تركه. ويختلفان أيضا من ناحية أن فتوى المفتي حكم عام يتعلق بالمستفتي وغيره، وأما حكم القاضي فهو مقصور على المحكوم عليه، فالمفتي يفتي بحكم عام كلي: من فعل كذا ترتب عليه كذا، ومن قال كذا لزمه كذا.

والمفتي يقضي قضاء معيناً على شخص معين، فقضاؤه خاص ملزم، وفتوى العالم عامة غير ملزمة<sup>(١١)</sup>.

والقاضي أيضا أيسر مأثماً وأقرب إلى السلامة من المفتي لأن المفتي من شأنه إصدار ما يرد عليه من ساعته بما حضره من القول، والقاضي شأنه الأناة والتثبت بالنظر في البيّنات والحجج المقدمة له، ومن تأنى وتثبت تبعاً له من الصواب ما لا ينهيها لصاحب البديهة<sup>(١٢)</sup>.

ويتفق القاضي والمفتي في الإخبار عن الحكم الشرعي، ويفترقان فيما ذكر. والقضاء مشروع بالكتاب والسنة والإجماع. أما الكتاب فقد وردت فيه آيات كثيرة تدل على مشروعية القضاء منها: قوله تعالى: ﴿إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله﴾ (سورة

النساء، الآية ١٠٥).  
 وقوله تعالى: ﴿وَأَن احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾ (سورة المائدة، الآية ٤٩).  
 وقوله: ﴿فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيَسْلَمُوا تَسْلِيمًا﴾ (سورة النساء، الآية ٦٥).  
 وقوله تعالى: ﴿يَا دَاوُدَ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ (سورة ص، الآية ٢٦).  
 وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا حُكِمَ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ (سورة النساء، الآية ٥٨).  
 وأما مشروعية القضاء بالسنة فقد ثبتت بقوله ﷺ وفعله، أما القول فقد روى البخاري ومسلم في صحيحيهما عن عمرو بن العاص أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: (إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر)<sup>(١٣)</sup>.  
 أما بالسنة الفعلية فقد باشر النبي ﷺ القضاء بنفسه وقضى بين الناس، فعن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ (قضى باليمين على المدعى عليه)<sup>(١٤)</sup>. وعنه - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ (قضى بيمين وشاهد)<sup>(١٥)</sup>.  
 أما مشروعية القضاء بالإجماع فقد نقل غير واحد من أهل العلم إجماع أمة محمد ﷺ على مشروعية القضاء والحكم بين الناس. وقال ابن قدامة في المغني: (وأجمع المسلمون على مشروعية نصب القضاء والحكم بين الناس)<sup>(١٦)</sup>.  
 ولقد اتفق الفقهاء على أن القضاء فرض كفاية، وقال ابن قدامة في المغني: (والقضاء من فروض الكفايات لأن أمر الناس لا يستقيم بدونه فكان واجبا عليهم كالجهاد والإمامة...) (١٧).  
 وقال ابن فرحون: (وأما حكمه فهو فرض كفاية، ولا خلاف بين الأئمة أن القيام بالقضاء واجب، ولا يتعين على أحد إلا أن لا يوجد عنه عوض، وقد اجتمعت فيه شرائط القضاء فيجبر عليه)<sup>(١٨)</sup>.  
 والقضاء أمر لازم لقيام الأمم وسعادتها وأمنها واستقرارها ولنصرة المظلوم ورد الظالم إلى

الصواب وأداء الحقوق إلى مستحقيها والضرب على أيدي العابثين وأهل الزيف والفساد. ونقل ابن قدامة عن الإمام أحمد أنه قال: (لا بد للناس من حاكم، أذهب حقوق الناس؟) <sup>(١٩)</sup> وقال ابن قدامة: (وفيه فضل عظيم لمن قوي على القيام به وأداء الحق فيه، ولذلك جعل الله فيه أجرا مع الخطأ وأسقط عنه حكم الخطأ، ولأن فيه أمرا بالمعروف ونصرة المظلوم وأداء الحق إلى مستحقه وردا للظالم عن ظلمه وإصلاحا بين الناس وتخليصا لبعضهم من بعض، وذلك من أبواب القرب، ولذلك تولاه النبي ﷺ والأنبياء قبله فكانوا يحكمون لأمرهم... ) <sup>(٢٠)</sup>.

نظام القضاء عند الإفريقيين قبل الإسلام فيما حول النيجر  
لم يكن لدى الإفريقيين قانون مدون قبل الإسلام يحدد نظام القضاء ويضع قواعد قضائية للقضاة، وإنما كانوا يحفظون في صدورهم ما يتوارثونه عن أسلافهم من أساطير وتقاليد وأعراف متواترة بينهم، وتعد هذه التقاليد والأعراف عندهم بمثابة أنظمة وقوانين ثابتة لا تجوز مخالفتها يتوارثونها كابرا عن كابر، وكان القضاء مبنيا على تلك التقاليد والعادات المحلية <sup>(٢١)</sup>.

أما نظام القضاء عندهم وطريقة فصل الخصومات، فالملك هو قاضي القضاة يتولى القضاء بنفسه كما كان يحدث في مملكة غانا الوثنية وممالك هوسا. وكبير كل عائلة قاضيا، ورئيس كل قبيلة حاكمها وقاضيا ولا تجوز مخالفته فيما يقضي به. وقاضي القضاة هو الملك الذي يعتبر نفسه نائبا عن الله في أرضه. ولكل كبير ورئيس حق سماع القضايا الصغرى في ناحيته وولايته الخاصة.

أما القضايا الكبرى فإنها ترفع إلى مجلس الملك فيجتمع الأعيان لسماعها والنظر فيها. أما العقوبات الكبرى التي كان يعاقب بها الجاني فهي:

أولا: القتل، وهو عقوبة من قتل نفسا بغير حق، أو كان لصا محاربا أو خائنا للوطن أو مخالفا لأمر السلطان على سبيل الاستفزاز، مثل هذا يقضى عليه بالصلب حتى الموت.  
ثانيا: النفي، وهو جزاء من استحق القتل من العظماء الذين يخشى من قتلهم الفتنة.

ثالثا : الغرامة ، وهي جزاء من زنى بامرأة محصنة متزوجة فيؤخذ ما يعدل ثلث المهر الأصلي ، ويسلم للزوج الشرعي تعويضا له عن التمتع والتلذذ بالمرأة المتزوجة .  
رابعا : الرهان ، وهو ما يدفعه المدين لدائته ليحبسه عنده ويستغله حتى يدفع ما عليه من الدين عاجلا أو آجلا . وغالبا ما يجبس الدائن أحد أولاد المدين عنده ويستغله حتى يدفع دينه .

ومن أفضيتهم أيضا أن المزارع يقدم لمالك الأرض نوع ما يزرع فيها ، ويستولي أخو الميت الأصغر على كل الميراث ، ويرث بجانب العقار الثابت والأموال المنقولة الزوجات ، وليس للأولاد والأزواج حق إلا ما تسمح به نفس العم الذي هو بمنزلة الأب<sup>(٢٢)</sup> . وهذا النظام القضائي الجاهلي في العقوبات وغيرها هو النظام الذي كان سائدا في جميع أقطار أفريقيا الوثنية قبل ظهور الإسلام . وذكر كثير من المؤرخين والرحالة الذين زاروا بعض الحكومات الوثنية أن العدل كان سائدا في تلك الحكومات ، ووصفوا ملوكها بالعدل . ومن ذلك ما ذكره الشريف الإدريسي : أن ملك غانا الوثني كان من (أعدل الناس فيها يحكى عنه ، ومن سيرته أنه له جملة قواد يركبون إلى قصره في كل صباح فإذا اجتمع إليه قواده ركب وسار يمشي في أزقة المدينة وسائر البلد ، فمن كانت له مظلمة أو نابه أمر تصدى له ، فلا يزال حاضرا بين يديه حتى يقضي مظلمته ، ثم يرجع إلى قصره . وهو يفعل ذلك مرتين ، المرة الأولى قبل الظهيرة ، والمرة الثانية بعد الظهيرة)<sup>(٢٣)</sup> .

وقد صور البكري صورة رائعة لعدل ملوك غانا قبل دخولهم في الإسلام فذكر أن اسم ملك غانا في سنة ٤٦٠ هـ تنكامين الذي ولي عرش غانا سنة ٤٥٥ هـ ، وكان اسم الملك الذي قبله (بسي) وكان محمود السيرة محبا للعدل مرثدا للمسلمين ويجلس للناس والمظالم في قبة<sup>(٢٤)</sup> .

وعلى الرغم من أن الملك كان وثنيا - كما يذكره البكري - فإنه كان يحترم المسلمين لعدله وحسن سيرته في الحكم والقضاء . ولما لمسه في المسلمين من العدل والبعد عن الظلم وإجادتهم القراءة والكتابة ، ويدل على ذلك أنه بنى مسجدا في مدينته الوثنية على مقربة

منه<sup>(٢٥)</sup> .  
<sup>(٢٦)</sup> .

من مجلس الحكم ليصلي فيه المسلمون الذين يفدون عليه . وذكر البكري أن هذا الملك كان مدحوح السيرة حريصا على العدل بين الرعية كثير العطف على المسلمين ، واتخذ منهم أكثر وزرائه ، وصاحب بيت ماله منهم ، وكذلك الذين يترجمون له<sup>(٢٥)</sup> .

وقد كان للثقافة الإسلامية العربية أثر واضح في حكومة غانا الوثنية قبل دخول ملوكها في الإسلام وقبل وصول المرابطين إليها ؛ فالمسلمون هم الذين كانوا يعرفون القراءة والكتابة ، فلذلك كانوا هم الذين يتولون إدارة الدواوين ، ومنهم الوزراء الذين كانوا يساعدون الملوك الوثنيين<sup>(٢٦)</sup> . هذا ما كان عليه حكومات أفريقيا الوثنية من نظام القضاء والعدل بين الرعية قبل الإسلام . فلما جاء الإسلام ودان به كثير من تلك الحكومات في معظم أقطار أفريقيا عمل الملوك والأمراء بالنظام الإسلامي في القضاء ، وطبقوا أحكام الشريعة الإسلامية العادلة على جميع شؤون الناس في حياتهم الفردية والاجتماعية . وكان للعلماء والفقهاء أثر عظيم في تبين أحكام الله وسنة رسول الله ﷺ فيما يصدر عن الناس في حياتهم العملية والاجتماعية .

وكان على كل إقليم أو قطر إسلامي من أقطار أفريقيا ملك أو سلطان يحمل لقب معين مثل (منسي) (بمعنى الملك) لأهالي مملكة مالي . . . . .

وعرف ملوك سنغاي بثلاثة ألقاب لكل واحد منها مدلولات السياسي والديني : . . . . .

(١) زا ، بمعنى خذ ، أي خذ الملك بالا منازع ولا معارض . . . . .

(٢) سني : بمعنى السني نسبة إلى سنة رسول الله ﷺ إيذانا برفضهم مذهبي الخوارج

والشيعة اللذين أخذوا يفدان مع التجار وبعض الدعاة والمهاجرين من شمال أفريقيا . . . . .

(٣) أسكيا : بمعنى ممنوع جريان اسم الملك على الألسنة إجلالا له ومهابة . . . . .

ومن ألقاب ملوك غرب أفريقيا : (المائي) لأهل برنو ، و(سركي) لأهل هوسا (نيجيريا)

الحالية . . . . .

وكان من أولئك الملوك والسلاطين علماء وفقهاء<sup>(٢٧)</sup> . وإذا لم يكن الملك أو السلطان

نفسه عالما فقيها اتخذ أحد العلماء البارزين مستشارا ووزيرا له وقاضيا للقضاة كما كان

يفعله ملوك غانا بعد إسلامهم<sup>(٢٨)</sup> . وكما فعل منسي موسى ملك مالي<sup>(٢٩)</sup> عندما عين



كاتبه قاضيا وإماما ومستشارا له ثم أرسله إلى مدينة فاس للتزود بالعلم ودراسة الفقه المالكي عند فقهاء المالكية في تلك المدينة المشهورة بالعلم والفقه في تلك الأيام<sup>(٣٠)</sup>. وكما فعل محمد أسكيا<sup>(٣١)</sup> ملك سنغاي حين استقدم الإمام محمد بن عبد الكريم المغيلي بعد عودته من الحج وعينه مستشارا له وقاضيا ومفتيا يستشيره في شؤون دولته الواسعة وفي نظام الحكم في الإسلام<sup>(٣٢)</sup>، على الرغم من أن كلا من الملك منسى موسى وأمير المؤمنين أسكيا محمد من الفقهاء في المذهب المالكي<sup>(٣٣)</sup>. وكما فعل سلطان كنسو مع المغيلي نفسه<sup>(٣٤)</sup>.

وكان كل ملك أو سلطان من أولئك يشكل هيئة شورية على شكل لجنة الفتوى من كبار العلماء والفقهاء في مملكته لتقديم المشورة والرأي في شؤون الحكم وما يستجد من الأحداث، ومعاملة بعض رعايا دولته من غير المسلمين وفق منهج الإسلام. وكان أسكيا محمد أول من فعل ذلك من أمراء السودان الغربي بشكل ثابت ثم حذوه من أتى بعده من ملوك السنغاي وغيرهم، كما كان أول من تلقب بأمر المؤمنين من ملوك السودان الغربي<sup>(٣٥)</sup>.

**القضاء في عهد الممالك الإسلامية التي قامت في أفريقيا الغربية**  
قام في غربي أفريقيا في العصور الوسطى عدد من الإمبراطوريات القومية أقامها الوطنيون الأفريقيون، وكان عمادها - أيام ازدهارها وقوتها - الدين الإسلامي عقيدة، واللغة العربية أدواتها في الإدارة والقضاء والتعليم والثقافة والتجارة. وهذه الإمبراطوريات هي غانا ومالي وسنغاي. وقد بلغت الذروة في القوة وازدهرت علميا وثقافيا وإداريا في عهدها الإسلامي.

وكانت مملكة غانا من أقدم الممالك التي قامت في غربي أفريقيا، ثم تلتها مالي ثم قامت من بعدهما إمبراطورية سنغاي الإسلامية العظيمة<sup>(٣٦)</sup>. والذي يهمننا من جوانب هذه الحكومات الإسلامية هو الجانب القضائي فيها، وكيف كان نظام القضاء وطريقة تنصيب القضاة، وسلطة القاضي.

القضاء في عهد مملكة غانا الإسلامية : <sup>(٣٧)</sup> من أقدم ممالك السودان الغربي الإسلامية (أفريقيا الغربية) مملكة غانا وذكر الفيلسوفي أن أهلها قد أسلموا في أول الفتح الإسلامي <sup>(٣٧)</sup> .  
لم يكن القضاء منظماً له سلطته التنفيذية في عهد إمبراطورية غانا الإسلامية بعد إسلام ملوكها ، وإنما كان أئمة المساجد والمدرسون والعلماء يتولون مهمة الحكم بين الناس في الخلافات العقارية والأحوال الشخصية ، وفي الأمور المتعلقة بالإرث والديون والقروض والتجارة . وأغلب أفضيتهم في فصل الخلافات كانت تتم على سبيل الصلح بين المتنازعين . وقد اشتهر أهل غانا بعد إسلامهم بقلة أنواع التعدي على حقوق الآخرين كما شهد بذلك الرحالة والتجار الوافدون إلى تلك البلاد في ذلك العهد من المغرب وشمال أفريقيا والمشرق الإسلامي ؛ لذلك لم تواجه الأئمة والفقهاء والمدرسين صعوبات في فض الخلافات والمنازعات القليلة التي كانت تقع بين الناس في المعاملات العقارية والتجارية وغيرها <sup>(٣٨)</sup> . حيث كان الإسلام ذا أثر عميق في سلوكهم وحياتهم الاجتماعية . كما اشتهر أهل تلك البلاد بحماسهم للإسلام وقيامهم بتصيب كبير في الدعوة إليه . وقد أدى هذا الأثر الشديد الذي تركه الإسلام في نفوس السودانيين من أهل غانا إلى قلة الجرائم وأنواع التعدي مما صرف جهود العلماء والفقهاء وأئمة المساجد إلى التعليم ونشر الثقافة الإسلامية واللغة العربية بين السكان ، وقد ساعدت جهودهم في هذا الميدان على سرعة انتشار الإسلام ولغته بين الوثنيين في غانا وغيرها من بلاد السودان وزاد ذلك على استقرار الأمن فيها حتى أصبحت القضايا التي كانت تعرض على أئمة المساجد والفقهاء قليلة <sup>(٣٩)</sup> .

#### القضاء في عهد مملكة سنغاي الإسلامية

في هذا العهد تم تنظيم القضاء تنظيمًا ممتازًا على الطريقة الإسلامية المعروفة وأصبح القضاء منصبًا مستقلًا بذاته ، وللقاضى بعد تنصيبه سلطاته الواسعة واستقلاله في قضاياه <sup>(٤٠)</sup> .

وكان القضاء في مملكة سنغاي الإسلامية أيام حكم ملوك آل أسكيا — العهد الذي بلغ

فيه منصب القضاء ذروته في التنظيم - يعينهم الملك ويختارهم من العلماء والفقهاء البارزين في العلم والمتصلعين في فقه المذهب المالكي ممن امتاز بالعلم والفقه والورع والزهد، واشتهر صلاحه وعلمه بين الناس<sup>(٤١)</sup>. وكان ملوك سنغاي من آل أسكيا يحرصون على اختيار الأصلح من العلماء لولاية القضاء، والأصلح عندهم هو العالم الصالح الورع الزاهد التقى السذي بلغ رتبة الاجتهاد في المذهب المالكي على الأقل، ودون ذلك لا يقلدونه القضاء فلذلك يجدون صعوبة كبيرة في الحصول على العالم الذي تتوفر فيه هذه الشروط. وقد شكوا ملك سنغاي أسكيا محمد ذلك إلى الإمام محمد بن عبد الكريم المغيلي في أسئلته التي وجهها إليه، وقد وصف فيها كثيرا من علماء بلده بعدم الأمانة والعلم وعدم معرفتهم مقاصد العلماء<sup>(٤٢)</sup>.

وكان الفقهاء في هذا العهد يتهربون من منصب القضاء ولا يتولونه إلا بعد إلحاح شديد يتوالى عليهم من الملك وأعوانه، ومن الأصدقاء ومن الجمهور؛ وذلك تهربا من مسؤولية القضاء الصعبة، وهذه سنة قديمة في تاريخنا الإسلامي، لقد كان كثير من العلماء والفقهاء في الخلافة الإسلامية يرفضون منصب القضاء بشان لما فيه من مسؤولية إحقاق الحق بين الناس<sup>(٤٣)</sup>. وكان بعض أئمة المذهب المالكي قد بالغوا في التحذير من الدخول في ولاية القضاء، وشددوا في كراهية السعي فيها، ورغبوا في الإعراض عنها والحرب منها، وفي ذلك يقول ابن فرحون في التبصرة: «اعلم أن أكثر المؤلفين من أصحابنا وغيرهم بالغوا في الترهيب والتحذير من الدخول في ولاية القضاء، وشددوا في كراهية السعي فيها، ورغبوا في الإعراض عنها والتفور والحرب منها، حتى تقرر في أذهان كثير من الفقهاء والصلحاء أن من ولي القضاء فقد سهل عليه دينه، وألقى يده إلى التهلكة، ورغب عما هو الأفضل...»<sup>(٤٤)</sup>. وكان فقهاء السودان الغربي كثيرهم يتهربون من تولي منصب القضاء. ومن أمثلة هروبهم منه في عهد إمبراطورية سنغاي الإسلامية ما ذكره السعدي وغيره: أن أسكيا ملك سنغاي أرسل إلى الفقيه أبي حفص عمر بن الفقيه محمد ثلاث مرات يلح عليه، ويحثه على تولي منصب القضاء الشاغر في مدينة تمبكت وهو يرفض، ثم

أرسل إليه الملك أسكيا رسولا ليلغيه أنه إذا لم يقبله يوليه الجاهل فكل ما حكم به لا يسأل عنه غدا بين يدي الله تعالى إلا هو. فلما وصل رسول أسكيا إلى الفقيه عمر قبلغه مناشدته بإياه أن يتولى القضاء وإلا ولاه الجاهل فيتحمل هو وزره بكى الفقيه عمر، ثم قبل المنصب وتولاه<sup>(٤٥)</sup>.

ومن أمثلة ذلك أيضا أن القاضي محمود بعد عودته من الحج عام ٩١٥ هـ طلب منه أسكيا محمد أن يتولى القضاء فرفض ذلك رفضا شديدا، وقال صاحب الفتاوى: «إن القاضي محمود بن عمر لما امتنع عن قبول منصب القضاء أرسل إليه أمير المؤمنين الحاج أسكيا محمد كبراء قومه وأعيان تمبكت فألحوا عليه وألزموه ذلك فلم يقبل إلا بعدما غلبوه بالحجج وأقاموا الأدلة عليه»<sup>(٤٦)</sup>.

ومن أمثلة هروب فقهاء السودان الغربي من منصب القضاء ما ذكره القاضي محمود كعت: أن ملك سنغاي أسكيا داود الذي اشتهر بالعدل والإحسان إلى العلماء وطلبة العلم قد أمر الفقيه أحمد بن محمد بن سعيد سبط القاضي محمود بن عمر أن يطلب من الفقيه محمد بنغيع وأخيه الفقيه أحمد بنغيع ابني القاضي محمود بنغيع أن يتولى أحدهما قضاء مدينة جنى وتوابعها، وألح عليهما في ذلك إلحاحا شديدا، وطلب أسكيا داود من العلماء والأعيان في غاو وتمبكت محاولة إقناعهما، ولكنهما أصرا على رفض هذا المنصب، فلما زاد الإلحاح عليهما من الملك والأعيان هربا ولجأ إلى المسجد الجامع وأقاما فيه شهورا، وبأنيهما رسل أسكيا داود كل يوم، فلما رأى إصرارهما على الرفض عفا عنهما<sup>(٤٧)</sup>. وذكر القاضي محمود أيضا أن الفقيه أبا بكر بن أحمد بير إمام المسجد الجامع الكبير في تمبكت قد هرب من الإمامة بعد أن تولاهما وصل بالناس الظهر والعصر والمغرب والعشاء ثم خرج من البلد هاربا والتجأ إلى قرية نائية خوفا من مسؤولية الإمامة التي هي طريق إلى إلزامه بالقضاء<sup>(٤٨)</sup>.

والأمثلة على هذا كثيرة، ومن يراجع نيل الابتهاج وتاريخ السودان والفتاوى - وهي المصادر الأساسية لهذا العهد - يجد عشرات من العلماء والفقهاء السودانيين الذين يتهربوا

من منصب القضاء في عهد إمبراطورية سنغاي الإسلامية .

طريقة تنصيب القضاة بعد اختيارهم في عهد مملكة سنغاي الإسلامية :

اهتم ملوك سنغاي بولاية القضاء وتنصيب القضاة في كل مدينة من مدن السودان الغربي، وكان القضاة في هذا العهد يعينهم الملك نفسه بعد توفر الشروط التي تجعل الشخص أهلاً لولاية القضاء ووقوع الاختيار عليه<sup>(٤٩)</sup>.

ويتم تنصيبه عقب صلاة من الصلوات الخمس في المسجد الجامع على مرأى من الناس بحضور الملك في يوم مشهود، يأتي الفقيه الذي يريد الملك تعيينه وتقليده منصب القضاء<sup>(٥٠)</sup> بعد والصلاة يحلف أمام الملك بالله أو باسم من أسائه الحسنى أنه سيلتزم في أحكامه بما جاء في كتاب الله وسنة نبيه ﷺ، وخلفائه من بعده، واجتهادات أئمة العلم من بعدهم، ولا يخاف في الله لومة لائم<sup>(٥١)</sup>. ثم يقول: - متمثلاً بقول أبي بكر الصديق - : (القوي عندي ضعيف حتى يؤخذ الحق منه، وكذلك الضعيف عندي قوي حتى يستوفى له حقه) وعقب الحلف يقلده الملك منصب القضاء<sup>(٥٢)</sup>. ويحضر تنصيبه الأعيان من العلماء والصالحين وأعيان الملك وخاصته وغيرهم في يوم مشهود.

**سلطة القاضي ومكانته في المجتمع السوداني في عهد مملكة سنغاي الإسلامية :**

عندما يتحدث أحمد بابا في النيل<sup>(٥٣)</sup> والقاضي محمود كعت في تاريخ الفناش<sup>(٥٤)</sup> والسعدي في تاريخ السودان<sup>(٥٥)</sup> - ومؤلفاتهم من المصادر الأساسية عن تاريخ السودان الغربي الثقافي والعلمي والقضائي - وكل من كعت وأحمد بابا قد عاصرا العهد الذهبي لمملكة سنغاي الإسلامية، عندما يتحدث هؤلاء عن القاضي وسلطته في عهد ملوك السودان يجلب للباحث أن سلطة القاضي كانت أعلى من سلطة الملك نفسه في عهد إمبراطورية سنغاي في غرب أفريقيا<sup>(٥٦)</sup> ولقد لفتت المكانة التي تمتع بها القضاة في عهد ملوك سنغاي انتباه الباحثين القدامى والمحدثين على السواء إلى حد الموازنة بين سلطة الملك ومكانته ومركز القاضي الديني ومكانته، فقروا أن سلطة القاضي تفوق سلطة الملك نفسه

(٥٧) وأن العدل الذي أسهم القضاة في نشره ودفعوا أنفسهم لترسيخه عمل على إشاعة النظام والأمن والاستقرار في أرجاء مملكة سنغاي المتراصة الأطراف أكثر مما فعله قادة أسكيا وجيوشه، حيث تحول الناس في غاو وتمبكت وجنى وفي سائر إمبراطورية سنغاي إلى حمل المعول والمحراث عوضاً من الرمح والحريش (٥٨) غير أن هذا لا يدل إلا على المكانة السامية التي كان يتمتع بها القضاة والعلماء في مجتمع سنغاي الإسلامي في ذلك الوقت. كما أنه يدل على ما كان يمتاز به ملوك السودان الغربي من السنغاي من العدل وتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية. ويشير كل من أحمد بابا وكعت والسعدي مرآت عديدة - أثناء حديثهم عن القضاة - إلى أن القاضي كان له الخطوة الواسعة لدى الأمراء وبين أفراد الشعب، وأن الملك كان يستشيريه ويطلب منه النصيحة حينما يلتقي به (٥٩).

إن عظم المكانة والاحترام اللذين كان عليهما القاضي في عهد ملوك سنغاي لا مجال للشك فيها بحال، ويبدو أن القضاة قد فرضوا احترامهم على السلطة وعلى الجمهور من الاستقامة التي كانوا عليها.

لقد كان قضاة سنغاي مثاليين في الاستقامة والتصدي لجميع واجباتهم بكل أمانة وإخلاص كما نقل ذلك عنهم أحمد بابا والسعدي، وكعت (٦٠). لذلك كانوا على درجة عظيمة من الاحترام والتقدير سواء من السلطة أو من الشعب. أما من جهة السلطة فلأنهم كانوا نعم المساعدون لها على الاستقرار، ولأنهم يشاركون مشاركة فعالة في حفظ الأمن؛ فقد حدث في سنة ١٠٠١ هـ الموافقة ١٥٩٣ م في بداية الاحتلال المغربي أن طلب القاضي عمر بن محمود (٦١) من سكان تمبكت الثورة ضد الجيش المغربي فشاروا رغم عدم توافر الأسلحة النارية لديهم، ورغم ما كانوا يشاهدونه من تشدد الجيش المغربي في ردع كل من تسول له نفسه القيام بأي عمل ضده، وإنزال أقصى العقوبة عليه دون أي شفقة، وقد قتل من أهل تمبكت من العلماء وغيرهم في تلك الثورة خلق كثير. وأما من طرف الشعب، فلما كان يمثل القضاة في أعين العامة من قول الحق والمحافظة على سير المصالح العامة، وحراسة المؤسسات الدينية والتعليمية، هذا كله كان منزل القاضي ملجأ حرمه، لا يجوز للسلطة الوصول إليه فإليه يلتجئ الفارون من جور السلطات، وإليه يهرب الفارون من

السجون وإليه يأتي الخائفون من التتبع، ومن التجأ إليه أصبح آمناً، ولكن للقاضي أن ينظر في أمره حسبما يلمس في ذلك من أحكام الشرع<sup>(٦٢)</sup>.

### مهام القاضي والقضايا التي كان القضاة يقضون فيها

كان القضاة يعينهم الملك<sup>(٦٣)</sup> فهم بهذه الصفة تابعون للسلطة المدنية، ورغم ذلك فإنهم كانوا في الأحكام التي يصدرونها مستقلين تمام الاستقلال عن أي اعتبار خارج نطاق الأحكام الشرعية المستمدة من الكتاب والسنة واجتهادات فقهاء المذهب المالكي<sup>(٦٤)</sup>. وقد اشتهر المجتمع في سنغاي على أيام حكم آل أسكيا بقلّة أنواع التعدي بين أفرادة فقد تواترت شهادات الرحالة والتجار في تلك الفترة وقبلها على اتصاف المجتمع السوداني في غربي أفريقيا بالوداعة وقلّة التعدي، لذلك كانت القضايا التي تعرض أمام القضاة في طبيعتها قليلة<sup>(٦٥)</sup>. وكان القضاة يفصلون بصفة رئيسة في القضايا التي تتصل بالجماهير الشعبية فيحكمون في الخلافات العقارية وفي الأحوال الشخصية، وفي الشؤون المتعلقة بالارث والديون والقروض والتجارة، وفي المسائل التي لها صفة أخلاقية كالإشراف على مراقبة شؤون المدينة الأخلاقية<sup>(٦٦)</sup>.

أما القضايا الإجرامية والجنايات الكبرى وخاصة ما يتصل منها بالأمن العام أو المساس بالسلطة فإن الملك هو الذي يتولى الحكم فيها وتنفيذ أحكامها بعد عرضها على القاضي حسبما يشير به مستشاروه، وفي الغالب كانت الأحكام التي يصدرها الملك صارمة وشديدة.

وأما الأحكام التي يصدرها القاضي فأقصى عقوبة فيها الجلد. أما الإيداع في السجن فقد كان يصدره القضاة كما كان يصدره الملوك أيضاً. وتعرف الآن ثلاثة سجون رئيسة كانت موجودة في مملكة سنغاي في ذلك العهد وكان يودع فيها المساجين، وهي سجون كل من غاو ومبكت وجني، وكانت تلك السجون الثلاثة تقع كلها خارج المدن في مكان منعزل ويتولى حراستها جنود الملك من عبيده<sup>(٦٧)</sup>. وكان الناس يقصدون القاضي في كل أمورهم - كأنه ضابط الشؤون المدنية في هذه الأيام

- لا يذهبون بأنفسهم إلى السلطات، بل إن القاضي هو الذي يجبر السلطات إذا لزم الأمر في شيء؛ فلذا كان للقاضي أعوان يرسلهم للاتصال بالسلطة ولإيصال رغباته إلى السكان<sup>(٦٨)</sup>. ومن أعوان القاضي في ذلك العهد: العدول أو كتاب دار القاضي - كما كانوا يسمون - وهم الذين كانوا يوثقون الشهادات ويحفظون التركات، ويراقبون الأهلة، وينوبون عن الغائبين، وكان القاضي يعين هؤلاء الموثقين باستمرار ويختارهم ممن عرفوا بالكفاية والصدق، ويكلفهم الحراسة على أبواب الميت إن كان عظيم الشأن حتى لا يقع التلاعب بأمتعته المنقولة وأمواله، كما كان يعهد إليهم بمصالحة المتخاصمين والفض فيما بينهم في الأسواق والأحياء<sup>(٦٩)</sup>.

والواقع أنه كان للقاضي مهمتان رئيستان:

الأولى منها:

مهمة القضاء بين الناس (وهي التي تقدم الحديث عنها) ورئاسة مجموعة مختلفة من الناس من أعوانه الذين يساعدونه في تأدية وظيفته تلك.

المهمة الثانية:

الإشراف على شؤون المدينة الأخلاقية، والإشراف على أموال اليتامى حتى يرشدوا، وأموال الغرباء الذين يموتون حتى يحضر وكيلهم أو ورثتهم الشرعي. كما يتولى الإشراف على بناء المساجد وصيانتها وتوسيعها وتعيين الأئمة والمؤذنين والمؤقتين والخدم<sup>(٧٠)</sup>.

ومن أهم وظائف القاضي في هذا العهد: الإشراف على سير التعليم في البلاد، فهو الذي يعين المدرسين في منطقته، ويحصى الطلبة ويساعد المحتاجين منهم. لذلك كان كثيرا ما يتولى بناء المساجد للدراسة والعبادة حسبما يراه من حاجة المنطقة إلى ذلك، والمسجد لم يكن محلا للعبادة فقط، ولكنه كان مركزا لنشر الثقافة الإسلامية وتعليم اللغة العربية. وهنا تلقت مسؤولية القاضي في بناء المساجد والنفقة على الطلبة ومسؤولية المؤبد أو الأستاذ الذي كانت شهرته وتعلق المثقفين والعامية به ترفعانه إلى صف التقديس في مدرسة تمبكت<sup>(٧١)</sup>، وهذه خرافات ما أنزل الله بها من سلطان.



وكان القاضي يتلقى مساعدات للقيام بأعماله هذه من الملك ، ومساعدات من المحسنين في كل مناسبة<sup>(٧٢)</sup> . وأما تمويل مشروعاته الأساسية كالإنفاق على طلبة العلم والمدرسين وسير التعليم ونحو ذلك فقد كان يعتمد على أموال الأحياس التي كان يتولى بمساعدة من يعينهم لذلك الإشراف عليها وتسييرها<sup>(٧٣)</sup> .

ومن الموظفين التابعين للقاضي الذين يتقاضون رواتبهم منه مؤذنو المساجد يتقاضونها من الزكوات التي يأخذونها لحما وجوبها وسمنا من القاضي . وأما أئمة المساجد فهم تابعون أيضا للقاضي وهو الذي يعينهم . ويعد الإمام بمثابة نائبه حينما يغيب فإن العامة كانت ترتبك أمورها ، وتتعطل المصالح في حالة عدم وجود قاض بالبلاد ، فلذا فإن بعض الأئمة كانوا يتصدون للقيام بوظيفة القاضي تلقائيا ، حينما يتعطل منصب القضاء لسبب من الأسباب<sup>(٧٤)</sup> .

ويبدو أن منصب القاضي قد عرف باسم الخطيب أيضا في ذلك العهد فإن ابن المختار<sup>(٧٥)</sup> يقول في معرض كلامه عن بعض أعمال أسكيا إسحاق ملك سنغاي وترشيحه محمود بغيع لمنصب القضاء في مدينة جنى - يقول : (ثم رجع أسكيا إسحاق إلى كاغ (غاو) وأدركه في الطريق نعمي الخطيب أحمد<sup>(٧٦)</sup> ترف خطيب جنى قبل وصوله لكاغ وهو الذي ألفاه أسكيا إسحاق هنالك خطيبا . . . فأمر بتقديم القاضي محمود بغيع وأرسل أحد أعيانه من جيشه ليقدمه قاضيا أحب أم كره . . .)<sup>(٧٧)</sup> ، وفي هذا النص دليل على أن منصب الخطيب هو منصب القاضي .

ويذكر السعدي أن أسكيا داود ملك سنغاي ولى محمد<sup>(٧٨)</sup> درمي خطيبا<sup>(٧٩)</sup> . وفي تاريخ الفتاش نص صريح لابن المختار<sup>(٨٠)</sup> يفيد بأن القاضي والخطيب شيء واحد ، منصبان لشخص واحد ، وهذا النص هو قوله : (وكان أسكيا يوم عزم على الخروج لملاقاة جودر ، وقتلهم جمع أشياخ كاغ وأعيان جيشه والقاضي الخطيب ، وكبراء شهوده وسألمهم عن الرأي والتدبير . . .)<sup>(٨١)</sup> .

ويتضح مما تقدم أن منصب القضاء كان من أكبر المناصب الإدارية والعلمية التي

يتولاها العالم في عهد الدولتين الإسلاميتين في غرب أفريقيا: مالي وسنغاي.

### أشهر القضاة في هذا العهد

ظهر منصب القضاء في غرب أفريقيا عند ظهور الدول الإسلامية كدولتي مالي وسنغاي، ووجد منصب قاضي القضاة في العاصمة أو في أكثر المدن شهرة بالعلم والعلماء<sup>(٨٢)</sup> والقضاة في المدن الكبيرة<sup>(٨٣)</sup> وفي المدن الصغيرة<sup>(٨٤)</sup>.

وكان ملوك وسلاطين هاتين الدولتين يشترطون في القاضي أن يكون عالما فقيها متحليا بالنزاهة والورع. ولم يكن أحد يتقلد منصب القضاء إن لم يكن أهلا له خوفا من الله، وتورعا من خطورة المسؤولية أمام الله<sup>(٨٥)</sup>. وحتى لو كان أهلا لهذا المنصب فإنه كان يرفضه أيضا كما تقدم توضيح ذلك. وكان الذي يعين قاضي القضاة أو قاضي تمبكت وغاو وجني هو الملك نفسه<sup>(٨٦)</sup>. أما قضاة الأقاليم فيوليههم قاضي القضاة (قاضي تمبكت) بعد مشاوره الملك واتفاق أهل البلد على هذه الولاية، فعندما توفي قاضي جني (القاضي العباس<sup>(٨٧)</sup> كب) شاور أهل جني الملك (أسكيا إسحاق) فيمن تخلفه بعلمه قبل أن يعرف شخصه، وذلك عندما زار هذا الملك مدينة جني وتحادث مع قاضيه السابق العباس كب بحضور محمود بغيع الذي أفتى في مسألة أثارها الملك، فأعجب به من حينها مما كان سببا في أن يشير بتوليته<sup>(٨٨)</sup>.

وكان لقاضي مدينة تمبكت بالذات أهمية كبرى فهو بالإضافة إلى قيامه بتعيين قضاة الأقاليم بعد مشاوره الملك يقوم بتولية الأئمة للمساجد الكبيرة بعد استشارة الملك أو السلطان أحيانا<sup>(٨٩)</sup>. ويبنى المساجد الجديدة أو يقوم بترميم القديم منها، فالقاضي العاقب - مثلا - هو الذي أشار بتولية محمد كداد بن أبي بكر فلاني إمامة المسجد الجامع الكبير بتمبكت<sup>(٩٠)</sup>.

والقاضي محمد بن أحمد بن عبد الرحمن هو الذي أمر بتولية محمود بن الإمام صديق إمامة المسجد الجامع الكبير بعد وفاة أخيه أحمد<sup>(٩١)</sup>.

### أشهر القضاة في عهد دولة مالي الإسلامية<sup>(٩٢)</sup>

ومن أشهر القضاة في هذا العهد الفقيه القاضي كاتب موسى وكان كاتباً للسلطان منسى موسى سلطان مالي بعثه منسى موسى إلى مدينة فاس المزدهرة بالعلم والفقهاء في ذلك الزمان للتزود بالعلم والتفقه في المذهب المالكي. وذكر السعدي (أنه من علماء السودان الذين رحلوا إلى فاس لتعلم العلم بأمر السلطان العدل الحاج موسى) (٩٣). ويذكر السعدي أيضاً (أن الفقيه القاضي كاتب موسى كان لا يقضي بين الناس إلا في رحبته من وراء داره من جهة المشرق تنصب له المنصة تحت شجرة كبيرة كانت هناك يومئذ) (٩٤).

وكان هذا الفقيه إلى جانب توليه منصب القضاء في تمبكت يشغل أيضاً إمامة المسجد الجامع الكبير، وكان آخر من تولى منصب الإمامة فيه من العلماء المحليين الذين يطلق عليهم السعدي (السودانيين) (٩٥) يعني بذلك السود من أهل غرب أفريقيا. وقد كانت الإمامة منذ أن ابتدأت في المسجد الجامع الكبير تتمبكت بأيدي هؤلاء السودانيين (٩٦). وذكر السعدي أن هذا القاضي مكث في الإمامة أربعين عاماً متواصلة ولم يتخلف ولو صلاة واحدة لما حباه الله من صحة وعافية بين سببها عندما سئل عن ذلك (٩٧).

ومن القضاة في هذا العهد القاضي عبد الرحمن الذي كان قاضياً في عهد الملك منسى سليمان شقيق منسى موسى، وقد ذكر ابن بطوطة أنه كان قاضياً في مدينة مالي حضرة ملك السودان، ووصفه بالفضل ومكارم الأخلاق، وأنه استضافه أثناء وجوده في مالي، وبين أنه من السود وحاج. وقال: (ولقيت القاضي بهالي عبد الرحمن، وجاءني وهو من السودان حاج فاضل له مكارم أخلاق، وبعث إلي بكرة في ضيافته) (٩٨).

ومن القضاة الذين ذكرهم السعدي في تاريخ السودان الفقيه الحاج جد القاضي عبد الرحمن بن أبي بكر بن الحاج، تولى القضاء بمدينة تمبكت في أواخر دولة مالي. وذكر السعدي أنه أول من أمر الناس بقراءة نصف حزب من القرآن للتعليم في جامع سنكري بعد صلاة العصر، ويعد صلاة العشاء وقد كان مقدم هذا القاضي أصلاً من ولاتا مع أخيه

الفقيه إبراهيم فأثر إبراهيم أن يسكن في مدينة بنك القريبة من تمبكت في جهة الجنوب من نهر النيجر. ومن نسل هذا القاضي الفقيه علماء آخرون تولوا مناصب القضاء في مناطق أخرى غير مدينة تمبكت في عهد إمبراطورية سنغاي الإسلامية<sup>(٩٩)</sup>. ويبدو أن عبد الرحمن هذا غير عبد الرحمن الذي وجدته ابن بطوطة قاضيا في عاصمة إمبراطورية مالي الإسلامية على عهد الملك منسى سليمان المشهور سنة ٧٥٣هـ حيث وصفه بأنه من السودان. أما عبد الرحمن الذي ذكره السعدي فقد وصفه بأنه قاض في تمبكت وأن مقدمه من ولانا ثم ولي قضاء تمبكت، وهذا ما يرجح أن القاضي عبد الرحمن الذي وجدته ابن بطوطة على قضاء مالي غير القاضي عبد الرحمن الذي ذكره السعدي بأنه كان قاضيا بتمبكت. والله أعلم. ولم تشر المصادر السودانية التي اطلعت عليها إلى أسماء جميع القضاة في عهد دولة مالي غير هؤلاء. كما أنني لم أعر على ما يشير إلى وجود دار مستقلة قائمة بذاتها للقضاة في هذا العهد، ويبدو أن القاضي كان يتخذ من المسجد مكانا للقضاء، أو يتخذ داره أو أي مكان عام. وقد تقدم ما ذكره السعدي أن الفقيه القاضي كاتب موسى كان يقضي على منصة تنصب له تحت شجرة كبيرة بالقرب من داره<sup>(١٠٠)</sup>.

### أشهر القضاة في عصر مملكة سنغاي الإسلامية<sup>(١٠١)</sup>.

يسرد لنا أحمد بابا في نيل الابتهاج قوائم طويلة بأسماء القضاة الذين تولوا منصب القضاء في تمبكت وجنى وغاو وغيرها من مدن السودان الغربي في عهد مملكة سنغاي الإسلامية المتراصة الأطراف، ويصفهم بالاستقامة والحظوة الواسعة لدى ملوك سنغاي وأمرائها، وبين أفراد الشعب السوداني في غربي أفريقيا، وكذلك يصفهم كل من كعت والسعدي<sup>(١٠٢)</sup>.

وسأكتفي بذكر أشهر القضاة في هذا العصر لأن الذين سرد أسماءهم أحمد بابا والسعدي وكعت ممن تولوا منصب القضاء منذ قيام دولة سنغاي بتطبيق الشريعة الإسلامية لا يسع لذكرهم هذا المختصر.

منهم:

١- أبو عبدالله أندغ محمد بن محمد بن عثمان بن محمد بن نوح من علماء التكرور وصفه السعدي<sup>(١٠٣)</sup> بأنه معدن العلم والفضل والصلاح، تولى منصب القضاء في تمبكت في أواسط القرن التاسع الهجري<sup>(١٠٤)</sup> وهو جد أحمد بابا التمبكتي من أمه وهو أول من خدم العلم من أجداده، ومن نسله كثير من شيوخ العلم والصلاح في تمبكت<sup>(١٠٥)</sup>.

٢- القاضي محمود بن عمر المسوفي ٨٦٨-٩٥٥ هـ / ١٤٦٣-١٥٤٨ م. وهو قاضي تمبكت وعالم التكرور محمود بن عمر بن محمد بن علي بن يحيى المسوفي، قال عنه أحمد بابا: (قاضي تمبكت أبو النشاء وأبو المحاسن عالم التكرور وصالحها ومدرسها وفقهها وإمامها بلا مدافع كان من خيار عباد الله الصالحين العارفين به ذا ثبت عظيم في الأمور وهدي تام وسكون ووقار وجلالة. اشتهر علمه وصلاحه في البلاد وطار صيته في الأقطار شرقا وغربا، وظهرت دياناته وورعه وصلاحه وعدله في القضاء ونزاهته لا يخاف في الله لومة لائم. يهابه السلاطين فممن دونهم ويزورونه في بيته فلا يقوم لهم ولا يلتفت إليهم ويهادونه بالهدايا والتحف. وكان شيخا كريما جوادا يفرق ما يهدى له بين الناس. تولى القضاء عام ٩٠٤ هـ فشدد في الأمور وسدد وتوخى الحق في الأحكام... فظهر عدله بحيث لا يعرف له نظير في وقته)<sup>(١٠٦)</sup>. وكان إلى جانب توليه منصب القضاء يقوم بالتدريس واشتهر بذلك حتى كثر طلبته في حلقة تدريس الفقه ونجب منهم جماعة كبيرة، وكان أكثر ما يدرسه المدونة والرسالة ومختصر خليل والألفية وغيرها من الكتب المالكية الشائعة، وكان طلبته يسجلون دروسه عن مختصر خليل، فأخرجوها شرحا في مجلدين، وانتشر هذا الشرح، وعنه انتشر قراء ومعلمو مختصر خليل في غربي أفريقيا<sup>(١٠٧)</sup>.

وقام القاضي محمود برحلة إلى الحج عام ٩١٥ هـ ولقي جماعة من مشاهير علماء المشرق في ذلك الوقت أمثال إبراهيم المقدسي والشيخ زكريا والشيخ القلقشندي واللحانيين وغيرهم من علماء مصر، ثم عاد إلى بلاده، وتوفي في تمبكت وهو على رأس القضاء سنة ٩٥٥ هـ<sup>(١٠٨)</sup>. والقاضي محمود من أبرز العلماء والقضاة في عهد أسكيا الحاج محمد ملك

سنغاي وهو والد الثلاثة من مشاهير قضاة وعلماء تمبكت وهم: القاضي محمد بن محمود الذي تولى القضاء بعد وفاة والده المذكور سنة ٩٥٥ هـ. والقاضي العاقب بن محمود الذي تولى قضاء تمبكت في عهد أسكيا داود بن محمد ملك سنغاي (١٠٩). والقاضي عمر بن محمود الذي كان قاضيا على تمبكت في آخر دولة سنغاي وقد نقل إلى مراکش بعد قضاء جيش منصور الذهبي على مملكة سنغاي وتوفي هناك (١١٠).

### ٣- القاضي العاقب بن محمود المتقدم ذكره (٩١٣ - ٩٩١ هـ)

تولى القضاء بعد وفاة والده وأخيه كما تقدم، وصفه أحمد بابا بأنه (كان مسددا في أحكامه صلبا في الحق ثباتا فيه لا تأخذه في الله لومة لائم قوي القلب مقداما في الأمور العظام التي يتوقف فيها غيره جسورا على السلطان فمن دونه، وقع له معهم وقائع وكانوا ينضعون له ويطاوعونه في كل ما أراد، إذا رأى ما يكره عزل نفسه عن القضاء وسد بابه، ثم يلاطفونه حتى يرجع وقع له مرارا... (١١١).

وقال عنه السعدي: (كان عالما جليلا ثاقب الذهن قوي القلب، صلبا في الحق... قد ملأ أرضه بالعدل بحيث لا يعرف له نظير في وقته. وكان إلى جانب توليه القضاء يقوم ببناء المساجد وترميم القوائم منها وتوسيعته، كما فعل في هدم المسجد الجامع الكبير وتوسيعته، وكما فعل في تجديد مسجد سنكري (١١٢). وقام القاضي العاقب بأداء فريضة الحج ولقي هناك الناصر اللقاني وأبا الحسن البكري، والشيخ البسكري وغيرهم. وأجازة اللقاني جميع ما يجوز له وعنه (١١٣). وتوفي العاقب في تمبكت وهو على رأس القضاء سنة ٩٩١ هـ (١١٤). هؤلاء بعض من مشاهير العلماء الذين تولوا منصب القضاء في مدينة تمبكت، وقد ذكر كل من أحمد والسعدي وكعت وصاحب فتح الشكور عشرات ممن تولوا القضاء في هذه المدينة، وقد اكتفيت بذكر هؤلاء الثلاثة من المشاهير.

أما الذين تولوا منصب القضاء في مدينة جني فعدد كبير أيضا فمن أشهرهم: القاضي محمود بن أبي بكر بغيع الونكري: تولى قضاء مدينة جني سنة ٩٥٩ هـ بأمر من أسكيا إسحاق بن أمير المؤمنين أسكيا الحاج محمد ملك سنغاي، وكان تنصيبه قاضيا بعد

وفاة قاضي جني العباس كب . والقاضي محمود بغيع هو والد العالمين الفاضلين الصالحين محمد بغيع مفتي تمبكت في زمانه ، والفقيه أحمد بغيع<sup>(١١٥)</sup> .  
وقضاة مدينة جني عددهم كثير وقد ذكر السعدي سبعة من القضاة قبل الفقيه محمود بغيع وأولهم القاضي محمد فودي سانو الذي ولاه أسكيا محمد بعد عودته من الحج قضاء جني وهو أول قاض يفصل بين الناس فيها بالشرع ، وقبل ذلك كان الخطيب هو الذي يفصل بين الناس بالصلح<sup>(١١٦)</sup> . كما ذكر السعدي عددا من القضاة تولوا منصب القضاء بعد القاضي محمود بغيع كلهم في عهد إمبراطورية سنغاي الإسلامية ، وآخر القضاة في هذا العهد هو القاضي محمد بنب كنات<sup>(١١٧)</sup> .

### قضاة مدينة غاو (العاصمة)

يمتاز القاضي في غاو بأنه مفتٍ ومستشار ديني وسياسي للملك ، وكان من أعظم المفتين المستشارين في عهد أسكيا محمد الإمام محمد بن عبد الكريم المغيلي الذي كان مفتيا ومستشارا لأسكيا في غاو ، وله أمر بارز في تصحيح بعض المفاهيم المغلوطة وتوجيه الأمراء إلى الحكم بكتاب الله وسنة رسول الله ﷺ . وقد وجه إليه أسكيا محمد أسئلة عديدة شملت جميع الجوانب المتعلقة بالحكم والقضاء والفتوى والسياسة والحرب والسلام والمعاملات . . . . وأجابه المغيلي برسالة قيمة أوضح له فيها الفتاوى الإسلامية ، وما يجب أن يكون عليه الأمير في الموضوعات التي أثارها . وأسئلة أسكيا وأجوبة المغيلي عنها تلقي ضوءاً على المشاكل التي كانت تواجه حكام المسلمين في السودان الغربي ذلك ذلك الزمن<sup>(١١٨)</sup> .

ومن القضاة البارزين في غاو في عهد أسكيا محمد القاضي محمود كعت بن الحاج المتوكل كعت الكرمي . والقاضي محمود كعت من الفقهاء المرموقين في غاو وتمبكت وكان من المقربين إلى أسكيا محمد ملك سنغاي ، وقد حج معه سنة ٩٠٢ هـ ، وكان مرافقا له من ضمن العلماء والفقهاء والقضاة الذين اصطحبهم أسكيا محمد معه في حجه . وقد ذكر ذلك القاضي محمود كعت نفسه<sup>(١١٩)</sup> .

ومن القضاة الذين اتخذهم أسكيا مستشارين ومفتين القاضي محمود بن عمر أقيمت المتقدم ذكره، وقد كان أسكيا يستفتيه ويستشير به، فعندما طلب الإمام المغيلي من أسكيا محمد إلقاء القبض على يهود توات الفاطنيين في غاو وقتلهم استشار القاضي محمود بن عمر فأشار إليه بعدم فعل ذلك لأنهم لم يفعلوا شيئا يستحقون العقاب بسببه، فأطلق أسكيا سراحهم من السجن (١٢٠).

وكان ملوك سنغاي من آل أسكيا يهتمون اهتماما شديدا بولاية القضاء، وكان قاضي تمبكت يتبوأ دائما مركز قاضي القضاة بالإضافة إلى كونه المستشار الأمين لأسكيا ولا يهرم أمرا إلا بمشورة القاضي ومباركته. فلذلك كان قضاة المدن الثلاث (غاو وتمبكت وجني) في اتصال دائم بالملك في غاو (١٢١).

**أهم النتائج المستتجة من نظام القضاء وسلطة القاضي في السودان الغربي.** لقد كان منصب القضاء في الدول الإسلامية التي قامت في السودان الغربي (أفريقيا الغربية) وخاصة في مملكة سنغاي الإسلامية يتسم بمميزات خاصة يمكن استنتاجها مما تقدم عرضه في الأسطر التالية:

(١) يمارس القاضي سلطات واسعة تفوق في كثير من الأحيان سلطة الملك نفسه، وقاضي القضاة له سلطة إقالة من يرى من بين القضاة الآخرين. ويتصل القاضي في هذا العهد اتصالات مباشرة بالعامّة، ويتولى من الأعمال ما يمثل واسطة بين الإدارة والأهالي.

(٢) من أهم وظائف القاضي في هذا العهد الإشراف على التعليم وسيره في المنطقة التي يمارس فيها عمله، وكان هذا الإشراف يتمثل في عنايته بتوفير السكن للوافدين من الطلبة، وتوزيع المواد الغذائية عليهم، وإعانة معلمهم بما يمكنهم من القيام بمهام التعليم، كما أنه بالإضافة إلى ذلك يقوم ببناء المساجد وتوسعة القائم منها للدراسة والصلاة حسبما يراه من حاجة المنطقة إلى ذلك بمساعدة من الملك والمحسنين.

(٣) القضاة في السودان الغربي وخاصة في عهد ملوك سنغاي من آل أسكيا كانوا مثالين



في الاستقامة والتصدي لجميع واجباتهم بكل إخلاص وأمانة . لذا كانوا على درجة عظيمة من الاحترام والتقدير من السلطة والشعب على حد سواء ، وكانوا نعم المساعدون للسلطة على الاستقرار لمشاركتهم مشاركة فعالة في حفظ الأمن .

٤) ترتبك بعض الجوانب في حياة المجتمع السوداني وتتعطل بعض المصالح حينما يشغل منصب القضاء في عهد الأسكيين لأي سبب ، ويشعر الناس بهذا الارتباك فيلحقهم الضرر وعدم الرضا فلذلك كان الملك يهتم اهتماما شديدا بإرضاء القاضي كلما أمكن ، أما العامة فكانت تعد القاضي الحارس الأمين على سلامة أسلاكهم وأمنها ، والناطق المخلص بالعدل أمام المعتدين ، وما قد يحصل من طغيان السلطة .

وبهذا نصل إلى الأهمية الكبيرة التي كانت لمنصب القضاء والقاضي في المجتمع السوداني في عهد مملكة سنغاي تحت ظل حكم آل أسكيا حيث كانوا أول حكام في السودان الغربي نظموا القضاء على أساس الشريعة الإسلامية واستمدوا منها نظام الحكم ، ونبذوا المفهوم القبلي الضيق الذي ظل يفت في عضد الدول التي سبقتهم في المنطقة .

ويمكن أن نلاحظ مما تقدم من سلطة القاضي الواسعة الفرق الواضح بين السلطات التي كان القاضي يمارسها في المشرق الإسلامي وشمال أفريقيا وفي الأندلس الإسلامي ، والسلطات التي كان القاضي في السودان الغربي يمارسها . فنجد أن سلطات الأخير تفوق كثيرا من سلطات الأول . فلا موازنة بينهما بل القاضي في السودان قد يمس السلطة العليا بسوء ويحاول زعزعتها ومع ذلك لا يمس بسوء ، كما تقدم توضيح ذلك .

## ● الهوامش ●

- (١) انظر كتاب ألفية رسول الله ﷺ للعلامة المحدث عبد الله محمد بن فرج المالكي القرطبي، وقد جمع فيه ألفية الرسول في مختلف القضايا.
- (٢) انظر الطبقات الكبرى لابن سعد ج ٢ ص ١٠٠، ١٠١، ١٠٧، وانظر أيضا تبصرة الحكام ص ١٣ لابن فرحون المالكي، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، نشر مكتبة الكليات الأزهرية.
- (٣) انظر لسان العرب لابن منظور ج ٣ ص ١١١، مادة (قضى) ط دار لسان العرب، بيروت.
- (٤) انظر لسان العرب المجلد ٣ ص ١١٢، فقد ذكر ابن منظور جميع هذه المعاني في معنى (قضى) وأورد لها جميع الأشئلة التي ذكرها زيادة.
- (٥) تبصرة الحكام لابن فرحون ج ١ ص ١١ - ١٢، ومواهب الجليل بشرح مختصر خليل للمحطاب، ج ٦ ص ٨٦.
- (٦) شرح أدب القاضي لحسام الدين عمر بن عبد العزيز بن مازة ج ١ ص ١٢٦.
- (٧) مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج للشيخ محمد الشربيني ج ٤ ص ٣٦٢.
- (٨) الروض المربع مع حاشية ابن قاسم ج ٧ ص ٥٠٨.
- (٩) رد المحتار شرح درر المختار المسمى بحاشية ابن عابدين الحنفية ج ٥، ص ٣٥٢.
- (١٠) راجع كتاب نظام القضاء في الشريعة الإسلامية لعبد الكريم زيدان، ص ١٢ - ١٣ الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ الموافق ١٩٨٤م مطبعة العالي - بغداد.
- (١١) راجع للفرق بين الفني والقاضي أعلام الموقعين لابن قيم الجوزية ج ١ ص ٣٧ وأيضاً كتاب الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل لأبي الحسن المرادوي ج ١١ ص ١٨٦.
- (١٢) راجع الإنصاف - الصفحة نفسها.
- (١٣) انظر كتاب التلويط والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان ج ٢ ص ٥٥ باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ، الحديث أخرجه البخاري في كتاب الاعتصام، وانظر الحديث في صحيح مسلم مع شرحه للتوحي ج ١٢ ص ١٣.
- (١٤) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١٢ ص ٣.
- (١٥) المصدر السابق ج ١٢ ص ٤. وقد ذكر العلامة المحدث عبد الله محمد بن فرج القرطبي في كتابه ألفية رسول الله ﷺ ١١٨ حكماً مما قضى به رسول الله ﷺ ونحت كل حكم عدة ألفية من قضاياها ﷺ.
- (١٦) المغني لابن قدامة، ج ٩ ص ٣٤ كتاب القضاء، وانظر أيضا مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج للشيخ محمد الشربيني ج ٤ ص ٤٧٢، وتبصرة الحكام لابن فرحون ج ١ ص ١٢.
- (١٧) المغني ج ٩ ص ٣٤. وفرض الكفاية يعني أنه إذا قام به بعض الأمة سقط عن الباقي، وإذا أجمع أهل بلد على تركه أمثوا جميعاً.
- (١٨) تبصرة الحكام، ج ١ ص ١٢.
- (١٩) المغني ج ٩ ص ٣٤.
- (٢٠) المغني ج ٩ ص ٣٤.
- (٢١) هذه المعلومات مستقاة من روايات بعض الشيوخ في غرب أفريقيا ومن الواقع الملموس من عادات بعض القبائل الأفريقية التي لم تدخل في الإسلام، وظلت متوارثة تلك الأعراف رغم اعتناق بعضها النصرانية، كما أن هذه المعلومات موجودة أيضا في بعض الوثائق المتعلقة بقبائل الموسا وغيرها في غرب أفريقيا.

- (٢٢) انظر كتاب الإسلام في نيجيريا ص ٧٣ - ٧٤ لأدم عبد الله الأكواري الطبعة الثانية، بالإضافة إلى مصادر المعلومات السابقة وانظر أيضا للقرنين الأخيرين موجز تاريخ نيجيريا ص ١٣٢ للأكواري، وكتاب حضارة الإسلام وحضارة أوروبا في أفريقيا الغربية ص ١١٥ لنعيم قنحاح.
- (٢٣) الشريف الإدريسي: وصف أفريقيا الشمالية والصحراوية (وهو جزء من كتاب نزهة المشتاق) ص ٨ صححه ونشره هنري بريس، طبعة الجزائر عام ١٩٥٧م، وانظر أيضا مملكة سنغالي في عهد الأسبقين ص ١٩ لعبد القادر زبادية ونقل هذا أيضا عن المصدر السابق.
- (٢٤) المغرب في ذكر بلاد أفريقية والمغرب لأبي عبيد البكري، وهو جزء من كتاب المسالك والممالك ص ١٧٤ / ١٧٥. وقوله (مرثدا) المرثد: الكريم، أو الأسد كما في المعجم الوسيط ج ١ ص ٣٢٨.
- (٢٥) المصدر السابق.
- (٢٦) المغرب في ذكر بلاد أفريقية والمغرب ص ١٧٥.
- (٢٧) انظر تاريخ القناش للقاضي محمود كعت التيكتي ص ٩٤، وقد ذكر عددا من ملوك السودان كانوا قتلها منهم أسكيا داود ملك سنغالي الذي حكم إمبراطورية سنغالي ٣٤ سنة كان عالما قتيها حاقطها كتاب الله. وانظر أيضا تاريخ السودان للسعدي ص ٥٧ وما قبلها، وكتاب الإسلام في نيجيريا ص ٧٣ - ٧٤ لأدم الأكواري.
- (٢٨) انظر البكري ص ١٧٤ - ١٧٥.
- (٢٩) تولى منسى موسى عرش سالي سنة ١٣٠٧م وقام برحلة مشهورة إلى الحج سنة ١٣٢٤م / ٧٢٢هـ، وكان ملكا عادلا. انظر الذهب المسبوك ليعن حج من الملوك، ص ١١١ وصبح الأعشى ج ٥ ص ١٩٥، والبدية والنهاية لابن كثير ج ١٤ ص ١١٢. وتاريخ السودان ص ٧-٨.
- (٣٠) تاريخ السودان ص ٥٧، وانظر نيل الانتهاج بتقرير الديباج لأحمد بابا التيكتي ص ٣٣١.
- (٣١) تولى أسكيا محمد عرش إمبراطورية سنغالي الإسلامية سنة ١٤٩٣م إلى عام ١٥٢٨م، وحج عام ٨٩٩هـ أو سنة ٩٠١/٩٠٢ المراجع السابقة.
- (٣٢) انظر نيل الانتهاج ص ٣٣١ والقناش وتاريخ السودان السابقين.
- (٣٣) والصحيح أن السلطان منسى موسى كان قد تفقه في المذهب المالكي وخصوصاً بعد عودته من الحج ويدل على فقهه رفضه السجود لسلطان مصر حين طلب منه ذلك وكان يجيد اللغة العربية كما ذكر ذلك ابن فضل الله العمري، ويدل على فقهه أيضا أنه كان يجلس للفصل بين الخصوم في القضايا، وكان يرسل الطلاب للتحقق في المذهب المالكي. انظر مسالك الأبصار في ممالك الأمصار الباب العاشر ص ٥٩ لابن فضل الله العمري ص ٧٠٠-٧٤٩.
- (٣٤) انظر المصادر السابقة والإسلام في نيجيريا ص ٧٤.
- (٣٥) انظر المصادر السابقة: تاريخ السودان ص ١١ - ٢٢ والقناش ص ١٢.
- (٣٦) انظر تاريخ السودان للسعدي ص ٢-٩ وما بعدها، وتاريخ القناش وإمبراطورية غانا الإسلامية لإبراهيم طرخان والاستقصاء في دول المغرب الأقصى للناصري ص ٩٩، والمغرب للبكري ص ١٧٤ وما بعدها.
- (٣٧) صبح الأعشى ج ٥ ص ٢٨٤ لأبي العباس أحمد بن علي الفلقشندي المتوفى سنة ٨٢١هـ، وانظر أيضا لانتشار الإسلام في إمبراطورية غانا مبكراً - كتاب العبر لابن خلدون ج ٦ ص ٤١٢، ويذكر ابن خلدون، وابن فضل الله العمري في مسالك الأبصار، والبكري في المغرب وغيرهم أن الإسلام دخل هذه البلاد في وقت مبكر جدا، وأنه كان في غانا سنة ٦٠هـ / ٦٨٠ جلالة كبيرة من المسلمين وعدد من المساجد والجامع.
- (٣٨) انظر وصف أفريقيا الشمالية والصحراوية للإدريسي ص ٨ وما بعدها، ومملكة سنغالي في عهد الأسبقين ص ٧٤ - ٧٥ لعبد القادر زبادية. والثقافة العربية في نيجيريا ص ٢٨ - ٢٩ للدكتور / علي أبو بكر، الطبعة الأولى ١٩٧٢م، ورحلة ابن بطوطة ص ٤٤٤ وما بعدها.

(٣٩) انظر المغرب في ذكر بلاد إفريقيا ص ١٧٥ ومملكة سنغاي ص ٧٥ وتاريخ الفتناء وإمبراطورية غانا الإسلامية لطرخان ص ٨٤ / ٨٤، وبداية الحكم المغربي في السودان الغربي لمحمد الغربي، والعلاقات بين المغرب الأقصى والسودان الغربي ص ٤٤ - ٤٥ للشيخ أمين عوض الله، الطبعة الأولى.

(٤٠) راجع تاريخ السودان ص ٢٨ - ٣٠ وما بعدها. وتاريخ الفتناء ص ٤٨ وبيل الأنتهاج ص ٢٧٠، ومملكة سنغاي في عهد الأسفيين من ص ٧٣ وما بعدها، وبداية الحكم المغربي في السودان ص ٣٩٠ / ٣٩١.

(٤١) راجع المصادر السابقة. في الصفحات نفسها.

(٤٢) انظر السؤال الأول من أسئلة أسكيا وأجوبة المغلبي عنها ص ٣٥ من دعوة الإمام المغلبي العلمية والإصلاحية في السودان الغربي في أواخر القرن التاسع الهجري للباحث د / أبي بكر إسماعيل ميغا.

(٤٣) وقد رفض منصب القضاء كثير من أئمة العلم والتقى فقد روي أن الإمام أبا حنيفة مثلاً رفض منصب القضاء، ويقال إنه عذب وضرب، ورغم ذلك لم يقبله. وكذلك فعل عدد من مشاهير العلماء والأئمة.

(٤٤) تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام ص ١٢.

(٤٥) انظر تاريخ السودان للسعدي ص ١١٨، وتاريخ الفتناء للقاضي محمود كمت ص ١٢٤، وفتح الشكوك في معرفة أعيان علماء التكرور ص ١٧٨ للولائي الطبعة الأولى. وكان منصب القضاء قد شغل بعد وفاة القاضي العاقب لمدة سنة ونصف سنة لانتفاء القضاة، قبله حتى تولاه عمر بإخاخ شديد من أسكيا والعلماء وأعيان البلد. انظر المصادر السابقة.

(٤٦) انظر المصادر السابقة مع نيل الأنتهاج لأحمد بابا ص ٣٤٣ - ٣٤٤.

(٤٧) تاريخ الفتناء ص ١١٣.

(٤٨) انظر تاريخ الفتناء ص ٦٣. وبذكر السعدي وكعت كثيراً من الفقهاء الذين كانوا يرفضون ولاية القضاء والذين يقبلونها بعد إلحاح شديد من الحكام والأعيان.

(٤٩) انظر الفتناء ص ٨٩ - ٩٠ والسعدي ص ٢٨ - ٣٠، ومملكة سنغاي في عهد الأسفيين ص ٧٤.

(٥٠) تقليد منصب القضاء عبارة عن جبة أو قميص يلبسه القاضي في عنقه وعبارة خاصة بتعمم بها القاضي، وقد يلزم الشخص بلبس قميص القضاء وعبارة فهدراً إذا رفض القضاء، ولم يكن هناك من هو أولى منه، كما حصل لمحمود بنيع قاضي جنى. انظر الفتناء ص ٩٠.

(٥١) تاريخ الفتناء ص ٨٩ - ٩٠ وتاريخ السودان للسعدي ص ٢٨ - ٣٠ ومملكة سنغاي ص ٧٤.

(٥٢) المصادر السابقة، وأساليب الدعوة في إمبراطورية سنغاي الإسلامية، ص ٧٣ - ٧٤ مخطوط لإدريس حمزة.

(٥٣) انظر نيل الأنتهاج بتطريز الديباج ص ٢١٨ و ٣٤٣ - ٣٤٤.

(٥٤) الفتناء ص ١٢١ - ١٢٤.

(٥٥) السعدي ص ٣٣ إلى ص ١١٨.

(٥٦) راجع مملكة سنغاي في عهد الأسفيين ص ٧٣ وما بعدها، وبداية الحكم المغربي في السودان الغربي ص ٣٩٠.

(٥٧) تاريخ الفتناء ص ١٧٨ ومملكة سنغاي ص ٧٣ وبداية الحكم المغربي في السودان ص ٣٩١.

(٥٨) المصادر السابقة والفتنأ ص ١٧٨ - ١٧٩.

(٥٩) المصادر الثلاثة السابقة.

(٦٠) انظر نيل الأنتهاج ص ٢١٨ - ٣٤١ والسعدي ص ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - والفتنأ ص ١٨٧ - ١٧٩ / ١٢١.

(٦١) القاضي عمر بن محمود عينه ملك سنغاي قاضياً على لمبكت بواسطة مفتي السودان في لمبكت الشيخ محمد بن محمود

- بغية، ومكث في القضاء قبل احتلال المغاربة بلاد سنغاي، ثمان سنوات، وكان هذا القاضي من ضمن المتأمرين ضد آل أسكيا وله دور كبير في استيلاء جيش منصور الذهبي على بلاد سنغاي، انظر مملكة سنغاي في عهد الأسقيين وبداية الحكم المغربي في السودان من ١٨٨/١٨٥ - ١٨٨٨.
- (٦٢) انظر لما تقدم مملكة سنغاي في عهد الأسقيين من ٧٦-٧٧ وتاريخ الفتنان ١٢٥-١٧٤ و انظر أيضا نيل الإهتمام من ٢١٩ و من ٣٤٣-٣٤٤.
- (٦٣) انظر تاريخ الفتنان من ٥٩، ومواقفه من الدين عاصروا العصر الذهبي للدولة السنغانية في غرب أفريقيا.
- (٦٤) مملكة سنغاي من ٧٥، وتاريخ الفتنان من ١٧٨-١٧٩.
- (٦٥) المصدران السابقان، وانظر أيضا رحلة ابن بطوطة من ٤٥٠، ووصف أفريقيا للحسن الوزان (ليون الأفريقي).
- (٦٦) مملكة سنغاي من ٧٤-٧٥ وبداية الحكم المغربي في السودان من ٣٩٣.
- (٦٧) المصدر السابق، بالإضافة إلى الروايات المتواترة عند سكان المدن الثلاث بذلك، وانظر أيضا أفريقيا للديوب من ١٦٤، ونقل عنه ذلك (زيادية).
- (٦٨) انظر تاريخ الفتنان من ١٧٩-١٨٠، ومملكة سنغاي في عهد الأسقيين من ٧٥-٧٦.
- (٦٩) تاريخ السودان من ٢٥٠-٢٥١، وبداية الحكم المغربي في السودان من ٤٠٠.
- (٧٠) المصدر السابق، من ١٢١ ورحلة ابن بطوطة من ٤٥٠.
- (٧١) انظر تاريخ السودان من ٢٧-٢٨-٢٩ وما بعدها، والفتنان من ١٢١ وما بعدها.
- (٧٢) الفتنان ١٢١ وما بعدها، والسعدي من ١١٠-١١١، ومملكة سنغاي من ٧٦.
- (٧٣) المصادر السابقة.
- (٧٤) انظر الفتنان من ١٢٤ والسعدي من ١١٨ فقد ذكر أنه لما تعطل القضاء في لمكت أيام أسكيا داود لمدة سنة ونصف لخلاف بين السلطان والقاضي قام الإمام محمد بغية تلقائيا بمواجب القضاء، وكان يجلس بباب المسجد ويجهر معه بعض طلبته، ويقول: من له حق على من امتنع به فليأت، وقد قام الإمام بذلك عشية على مصالح الناس والمشار التي تلحقهم.
- (٧٥) ابن المختار هو حفيد القاضي محمود كعت صاحب تاريخ الفتنان، مات محمود هذا قبل تكملة كتابه الفتنان فكماله حفيده ابن المختار ابن بنته، انظر تاريخ التعليم الإسلامي في غرب أفريقيا من ٣٩ وما بعدها، عخطوط.
- (٧٦) أحمد ترف هو قاضي مدينة جنى وتوابعها، تولى القضاء بعد العباس كب ترفي بالجزائر أثناء حجه عام ٩٩٦هـ.
- (٧٧) انظر تاريخ الفتنان من ٨٩.
- (٧٨) ومحمد درمي هذا ولده أسكيا قاضي على مدينة جنى، والمراد بقوله (ولى محمد درمي خطيبا) أي ولده قاضيا، والقاضي في ذلك العهد، يسمى عندهم خطيبا وقد يجمع بين الخطابة والقضاء والإمامة كما حصل للقاضي أحمد ترف المذكور. انظر تاريخ السودان من ١٩.
- (٧٩) انظر المصدر السابق من ١١١.
- (٨٠) تولى ابن المختار سنة ١٠٧٥هـ أو ما بعدها، انظر تاريخ التعليم الإسلامي من ٣٩.
- (٨١) تاريخ الفتنان من ١٤٩-١٥٠.
- (٨٢) انظر تاريخ السودان من ٤٠، وتاريخ الفتنان من ٥٩، ونيل الإهتمام من ٢١٨، وتاريخ التعليم الإسلامي من ٣٥٧.
- (٨٣) مثل مدينة جنى، انظر تاريخ السودان من ١٨-١٩.
- (٨٤) مثل بلدة بنديغ الواقعة جنوب غرب مدينة لمكت - جنوب نهر النيجر - انظر تاريخ السودان من ٢٨/٢٩.
- (٨٥) انظر تاريخ الفتنان من ١١٣. تقدمت أمثلة كثيرة لرفض فقهاء السودان الغربي منصب القضاء.
- (٨٦) تاريخ الفتنان من ٥٩، وتاريخ السودان من ١١٨، وفتح الشكور من ١٧٨.

(٨٧) توفي القاضي العباس كب قاضي مدينة جنى سنة ٩٥٩ هـ أيام حكم أسكيا إسحاق. تاريخ السودان ص ١٩.

(٨٨) انظر تاريخ السودان ص ٩٦ - ٩٧.

(٨٩) المصدر السابق ص ٣٠٨ - ٣٠٩، وانظر أيضا تاريخ التعليم الإسلامي في غرب أفريقيا ص ٣٦١، مخطوط.

(٩٠) تاريخ السودان، ص ١٠٨ - ١٠٩.

(٩١) المصدر السابق ص ٣٠٩.

(٩٢) يمتد الدور التأسيسي للإمبراطورية مالي الإسلامية ما بين عامي ١٢٢٥ و ١٤٥٥ م. في هذا الدور امتد حكم مالي على كل مملكة غانا القديمة، واستولت عليها نهائيا سنة ١٢٤٠ م، وكانت إمبراطورية مالي المذكورة يمتد حكمها في ذلك العهد على جمهورية مالي الحالية والسنغال وموريتانيا وغينيا وشمال كل من فولتا العليا والداهومى، وجمهورية النيجر إلى أقصى حدود جمهورية تشاد الحالية. وهذا ما جعل بعض المؤرخين من العرب وغيرهم يقدرون طولها بمسيرة أربعة أشهر (من الغرب إلى الشرق)، وعرضها بمسيرة ثلاثة أشهر من الشمال إلى الجنوب، وذكر القلقشندي أن عرضها مثل طولها. انظر صبح الأعشى ج ٥ ص ٢٨٢. ومملكة سنغاي في عهد الأسفيين ص ٢١.

(٩٣) تاريخ السودان ص ٥٧.

(٩٤) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٩٥) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٩٦) المسجد الجامع الكبير ببناء الملك العادل منسى موسى بعد عودته من الحج عام ١٢٢٥ م بناء له أبو إسحاق الساحلي الأندلسي المعروف (بالطويعين) الذي استقدمه هوس من الحج. انظر تاريخ السودان ص ٥٧.

(٩٧) المصدر السابق ص ٥٧، لم أجد اسما صريحا لهذا الإمام في المصادر السودانية سوى (كتاب موسى) فجميع المصادر تسميه بهذا الاسم دون زيادة.

(٩٨) رحلة ابن بطوطة ص ٤٤٤، وكانت زيارة ابن بطوطة مالي في أول سنة ٧٥٣ هـ / فبراير ١٣٥٢ م، ولم يذكر ابن بطوطة الاسم الكامل لهذا القاضي الذي وصفه بالتفضل ومكارم الأخلاق.

(٩٩) تاريخ السودان ص ٢٧ - ٢٨.

(١٠٠) تاريخ السودان ص ٥٧.

(١٠١) من أقدم الممالك في غرب أفريقيا قبل الإسلام مملكة سنغاي فهي أقدم من مملكة كانم وغانا القديمة، وكانت عاصمتها في عهد فرعون كوكيا (قرية تقع شرق مدينة غاو الحالية على مسافة تربو على مائة كيلو) وذكر السعدي أن بعض سحرة فرعون الذين حشروا لشلطرة موسى عليه السلام من هذه المدينة. وقد بدأت دولة سنغاي تنبع منذ القرن السابع الميلادي، واستمرت تقوى باستمرار وتنوع منذ القرن السادس عشر، وكانت مدينة غاو هي العاصمة منذ القرن الثامن الميلادي. انظر لما تقدم: تاريخ السودان ص ٣ - ٤ وموجز تاريخ أفريقيا ص ٥٣ تأليف رولاند أوليفر. ومملكة سنغاي ص ٢٥.

(١٠٢) انظر نيل الانتهاج ص ٢١٨ - ٢٤٣. وتاريخ القناش ص ٥٩ وتاريخ السودان ص ٢٩ - ٣٨.

(١٠٣) تاريخ السودان، ص ٢٨.

(١٠٤) المصدر السابق نفسه.

(١٠٥) كتابة المحتاج لأحمد بابا، مخطوط، ترجمة أبي عبد الله أندغ محمد، وانظر المصدر السابق أيضا.

(١٠٦) نيل الانتهاج ص ٣٤٣ - ٣٤٤، وانظر أيضا تاريخ السودان ص ٣٨.

(١٠٧) نيل الانتهاج ص ٣٤٤، وتاريخ السودان ص ٣٨ - ٣٩.

(١٠٨) انظر المصدرين السابقين.

(١٠٩) المصدران السابقان وتاريخ القناش ص ١٧٤.

- (١١٠) تاريخ السودان من ١٧٠ - ١٧١ وبداية الحكم المغربي في السودان من ١٨٦ - ٣٢٨ - ٣٢٩.
- (١١١) نيل الانتهاج من ٢١٨ - ٢١٩ وتاريخ السودان من ٤٠ - ٤١ والفتايش من ١٢١.
- (١١٢) نيل الانتهاج من ٢١٨ - ٢١٩ وتاريخ الفتايش من ١٢١ وتاريخ السودان من ٤٠ - ٤١.
- (١١٣) المصادر السابقة.
- (١١٤) المصادر السابقة.
- (١١٥) المصادر السابقة.
- (١١٦) انظر تاريخ السودان من ١٨ - ١٩ والفتايش من ٨٩ - ٩٠ وفتح الشكور في معرفة علماء التكرور من ١١٣ - ١١٤ للولائي، الطبعة الأولى ١٩٨١ م.
- (١١٧) تاريخ السودان من ١٨ - ١٩.
- (١١٨) انظر نيل الانتهاج من ٣٣٠ - ٣٣١ لمعرفة ما قام به المغربي في غاو عاصمة مملكة سنغاي، وانظر أسئلة أسكيا وأجوبة المغربي في (دعوة الإمام المغربي الإصلاحية في السودان الغربي لأبي بكر إسماعيل).
- (١١٩) انظر تاريخه الفتايش من ١٦ - ١٧ فقد ذكر قصة حج أسكيا وأنه كان معه في تلك الرحلة وانظر أيضا لخج أسكيا تاريخ السودان من ٧٢ - ٧٣.
- (١٢٠) كان المغربي قد بلغه أن اليهود في مدينة توات قتلوا ابنه فطلب من أسكيا قتل يهود غاو فألكر عليه ذلك القاضي محمود لأن اليهود في غاو لم يشاركوا في قتل ابن المغربي. انظر نيل الانتهاج من ٣٣٠ - ٣٣١.
- (١٢١) انظر تاريخ السودان من ١٨ - ١٩ - ٢٠ والفتايش من ٥٩ - ٩٠، ومن أراد الاطلاع على القضاة في عهد حكم آل أسكيا مملكة سنغاي الإسلامية فليرجع إلى الكتب التالية: نيل الانتهاج لأحمد بابا، وتاريخ السودان للسعدي، وتاريخ الفتايش للقاضي محمود كعت. وفتح الشكور في معرفة أعيان علماء التكرور. وهذه هي المصادر الأساسية لنظام القضاء والحكم والحركة العلمية في السودان الغربي. وهي مصادر جميع الكتاب والباحثين عن المنطقة.